دور المدرسة في توعية تلاميذ الصف الرابع الأساسي بمفاهيم الثقافة القانونية من وجهة نظر المعلمين في ضوء بعض المتغيرات

الباحثة: ريم خزام

كلية: التربية - جامعة: البعث

الملخص

هدفت الدراسة الحالية تعرف دور المدرسة في توعية تلاميذ الصف الرابع بمفاهيم الثقافة القانونية من وجهة نظر المعلمين في ضوء بعض المتغيرات، ولتحقيق ذلك أعدت الباحثة قائمة بمفاهيم الثقافة القانونية .

وتم إعداد استبانة ثم توزيعها على عينة من المعلمين بلغ حجمها (30) معلم ومعلمة .

وأظهرت الدراسة النتائج الآتية :

– إن درجة توعية التلاميذ بمفاهيم الثقافة القانونية في المجال الأسري متوسطة وفي المجال التعليمي مرتفعة وفي المجال الصحي مرتفعة وفي المجال البيئي مرتفعة وفي المجال السياسي منخفضة وفي المجال القضائي منخفضة .

– توجد فروق بين متوسط درجات المعلمين على الاستبانة تبعا لمتغير التخصص لصالح معلم الصف

–توجد فروق بين متوسط درجات المعلمين على الاستبانة تبعا لمتغير الخبرة لصالح سنوات الخبرة الأكثر

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من المقترحات :

Abstract

The present aimed know the role of the school in educating fourth graders about the concepts of legal culture from the stand point of teachers in the light of some variables, to achicve this was to
, prepared alist of the concepts of legal culture
Aquestionnaire Was prepared and was distributed to a sample of parameters amounted (30) teacher .
- The study showed the following results
The degree of students' awareness of the concepts of legal culture in the family sphere is medium, in the educational sphere is high, in the health sphere is high, in the environmental sphere is high, in the political sphere is low, and in the judicial sphere is low.
-There are differences between the average scores of teachers on the questionnaire according to the specialization variable in favor of the class teacher.
- There are differences between the average scores of teachers on the questionnaire according to the experience variable in favor of more years of experience
The study conluded asset of proposals.

مقدمة

لقد أصبحت الثقافة القانونية ضرورة مجتمعية ملحة، فهي تسهم في دفع أفراد المجتمع على احترام القوانين والأنظمة وتجنب مخالفتها ، فما من عمل لايحتاج إلى لائحة أو قانون أو نظام يحدد الحقوق والواجبات ويبين المخالفات والعقوبات ، ويقوم الأداء سواء كان الأداء عملا رسميا أو سلوكا شخصيا .

وتعد الثقافة القانونية أحد الأهداف الرئيسة التي تسعى المجتمعات لتحقيقها في سبيل توفير تنمية اجتماعية شاملة، ولأن المجتمعات الإنسانية تعتمد في تطورها على التربية يكون للمدرسة دورها الفاعل في تنمية الثقافة القانونية لأنها تأتي في أهم سنوات تكوين المفاهيم والمعارف و المعلومات و القناعات لدى الناشئ(المعمري، 2002 ، 202) حيث إن العملية التربوية بمكوناتها تعتبر من أهم الأدوات في قيام المجتمعات بتعديل سلوكيات أفرادها وتنمية استعداداتهم لتكوين مواقف سليمة اتجاه أمتهم ووطنهم، ولذلك فمن واجب المدرسة أن تقوم بوظيفة الإرشاد للطفل في جميع سنوات الدراسة وتساعده على فهم الأنظمة المعقدة التي تعمل في بيئته.

ومن جهة أخرى تظهر الحلقة الأولى من التعليم الأساسي هي الحجرالأساس الذي لابد من توجيه بالغ الاهتمام إليه وهذا ما يتوافق مع توجهات مراكز تطوير المناهج بإيلاء الاهتمام لهذه المرحلة ومناهجها وضرورة تضمينها كافة مجالات الثقافة المجتمعية وبخاصة ما كانت تفتقر إليه سابقاً وهي الثقافة القانونية ، حيث بدت الحاجة ملحة للتطرق إليها بعد الازدياد الكبير لمعدلات الجنوح والجريمة وانتشار ثقافات بعيدة عن قيمنا وأخلاقنا وبعد بروز اتجاهات لا تستند لمعيار القانون.

ويشير بريستر وآخرون (Priester,et al ,2008) إلى أن التربية القانونية أصبحت مطلباً مهماً في السياسة التعليمية لأي دولة تسعى للأستقرار، فقد سعت الكثير من الدول إلى إعداد برامج تعليمية مستقلة حول التربية القانونية، أو تضمينها داخل المناهج التعليمية، وقد أدركت كثير من الدول أن التربية القانونية تساعد في التغلب على ما يعترضها من مشكلات نتيجة تعدد الانتماءات داخل المجتمع الواحد، كما أن لها دور كبير في ضبط سلوك الطلبة، والحد من المشكلات السلوكية المتعلقة بالعنف والتخريب والتسرب والإدمان وغيرها، وهو ما أثبتته العديد من الدراسات والبرامج التي استهدفت

تكوين ثقافة واتجاهات قانونية لدى تلميذ المرحلة الابتدائية مثل دراسات: جوزيف (joseph,1980) و جاكوبسون وبالونسكي (Palonsky & Jacobson,1981,) و برير (Pereira,1988)

ومن خلال ما تقدم وجب تسليط الضوء على دور المدرسة في توعية تلاميذ الصف الرابع بمفاهيم الثقافة القانونية .

مشكلة البحث

تعرضت سورية منذ آذار 2011 حتى اليوم إلى أزمة شملت مناحي الحياة كافة، وقد أدت هذه الأزمة إلى انتشار أعمال التخريب بالممتلكات العامة والخاصة والتعدي على حقوق الأخرين وحرياتهم بما في ذلك حق الحياة، وما يثير الانتباه هو زج الأطفال في تلك الأحداث بدور الضحية حيناً وبدور الجاني حيناً آخر، وانتشرت مشاهد لأطفال يتورطون في جرائم قتل وتخريب، وهو ما يتناقض مع حق الطفل في الحماية في مناطق النزاعات المسلحة وعدم زجه في العمل المسلح ولاسيما الأطفال الذين لم يبلغوا سن 15 سنة، مما يدعو إلى توجيه الاهتمام لمعرفة أسباب هذه الظاهرة وتقصي دور المدرسة في ترسيخ مفاهيم احترام حقوق الأخرين وحرياتهم وتلافي الجنوح إلى العنف.

وانطلاقاً من دور المؤسسات التربوية والتعليمية الهام في تعزيز سيادة القانون واشاعة ثقافة احترامه بين أفراد المجتمع سعت وزارة التربية في الجمهورية العربية السورية إلى تضمين المفاهيم القانونية في مناهج الحلقة الأولى من التعليم الأساسي من أجل خلق جيل واع متسلح بالثقافة القانونية كونها تلعب دوراً كبيرا في عملية الضبط الاجتماعي، كما تم التأكيد على ذلك في توصيات مؤتمر التطوير التربوي السوري المنعقد في دمشق في الفترة ما بين 26-28 أيلول(2019) حول ضرورة العمل على تكوين وعي قانوني لدى التلميذ من خلال مفاهيم وسلوكيات التربية القانونية ضمن المناهج التربوية بما يعزز ثقافة احترام القانون ذاته وتخفيف معدلات الجنوح والجريمة ويخلق مجتمعاً مستقرا آمناً ويضع الجميع ضمن دائرة المسؤولية .

ولما كان المعلم على اتساع مسؤولياته وتعاظم أدواره هو المسؤول الأكبر والملاحظ الأكثر دراية بتصرفات التلاميذ ، جاء هذا البحث ليدرس دور المدرسة في توعية تلاميذ

الصف الرابع بمفاهيم الثقافة القانونية من وجهة نظر المعلمين في ضوء بعض المتغيرات .

وللبحث في هذه الإشكالية لابد من الإجابة عن الأسئلة التالية:

- مامفاهيم الثقافة القانونية الواجب تنميتها لدى تلاميذ الصف الرابع ؟
- مادورالمدرسة في توعية تلاميذ الصف الرابع بمفاهيم الثقافة القانونية من وجهة نظر المعلمين في ضوء متغيري الخبرة والتخصص؟
- ماالمقترحات لتفعيل دور المدرسة في توعية تلاميذ الصف الرابع بمفاهيم الثقافة القانونية من وجهة نظر المعلمين ؟

أهداف البحث : يهدف البحث إلى

- إعداد قائمة بمفاهيم الثقافة القانونية الواجب تنميتها لدى تلاميذ الصف الرابع .
- تقييم دور المدرسة في توعية تلاميذ الصف الرابع بمفاهيم الثقافة القانونية من وجهة نظر المعلمين .
- تقديم مقترحات لتفعيل دور المدرسة في توعية تلاميذ الصف الرابع بمفاهيم الثقافة القانونية من وجهة نظر المعلمين .

فرضيات البحث :

1- لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين متوسط درجات المعلمين نحو دور المدرسة بتوعية تلاميذ الصف الرابع بمفاهيم الثقافة القانونية وفقا لمتغير الخبرة .

2- لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين متوسط درجات المعلمين نحو دور المدرسة بتوعية تلاميذ الصف الرابع بمفاهيم الثقافة القانونية وفقا لمتغير التخصص .

أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث من كونه يتماشى مع التوجيهات التربوية لتعزيز ثقافة سيادة القانون والمواطنة ودعوات المؤتمرات التربوية إلى ضرورة إدراج الثقافة القانونية في المجتمع المدرسي بهدف تعريف الطالب بحقوقه وواجباته الأساسية المختلفة بما يضمن تخريج جيل متسلح بالثقافة القانونية.

حدود البحث :

تم تطبيق أدوات البحث في الفصل الدراسي الأول للعام 2021 – 2022 في مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسي بمدنية حمص ، واقتصرت الدراسة على رصد دور المدرسة في توعية تلاميذ الصف الرابع الأساسي بمفاهيم الثقافة القانونية من وجهة نظر المعلمين وفقا لبعض المتغيرات .

مصطلحات البحث :

المفهوم: هو تصور عقلي يعبر عنه بلفظ أو رمز أو اسم لمجموعة من الأشياء أو الكائنات أو الحوادث تشترك في صفة مشتركة أو أكثر مع تجاهل الصفات الثانوية (أبوشقير، ٢٠٠٦، 11) .

المفاهيم القانونية: مجموعة المعارف والمعلومات التي ينبغي أن يكتسبها الطالب والتي تشكل الاتجاه وتهيئ الطالب للتعامل السليم مع المواقف ذات الطبيعة القانونية وتتضمن القوانين واللوائح المنظمة للمجتمع وعلاقة أفراده بعضهم ببعض وعلاقتهم مع مؤسسات المجتمع، وتتصل أساساً بالحقوق والواجبات والقيم الدستورية والقانونية(عثمان، 507، 2008) نقلا عن (امام، 2018 ،197).

مفاهيم الثقافة القانونية :تعرف اجرائيا بأنها معرفة التلميذ ماله من حقوق وماعليه من واجبات ، وأن يفهم ويعي حدود مسؤوليته اتجاه المجتمع وأفراده ومايترتب على العلاقات والتعامل بين الأفراد من حقوق وواجبات .

الدراسة النظرية :

التربية القانونية

تعد التربية القانونية إحدى مكونات الثقافة العامة والأساس لتكوين الثقافة القانونية التي يكتسبها الفرد في المجتمع لكي يصبح واعيا بحقوقه وواجباته ومسؤولا عن سلوكه ونفسه أمام القانون والمجتمع، والتلاميذ في التعليم الأساسي اليوم في أمس الحاجة لهذه التربية ولتنمية الوعي لديهم بالمبادئ القانونية التي تمكنهم من ممارسة قيمها ومبادئها بدءامن هذه اللحظة مع التطلع للوصول إلى مواطنين مسؤولين وواعيين بدورهم في تحقيق سيادة القانون واحترامه في وطنهم .وتتشابك التربية القانونية مع العديد من أنماط التربية كالتربية المدنية كدراسة هاريس وشولت (Shultz & Harris,1993)والتربية البيئية كدراسة هسو

(Hsu,2008)والتربية الأخلاقية كدراسة نيكولسون(Nicolson,2008),والتربية على المواطنة كما في دراسة ساكس(Sax,1971) والتي تهدف جميعها إلى تحقيق أهداف التربية والمجتمع في تنشئة المواطنين المسؤولين والنافعين لمجتمعهم ومؤسساتهم والملتزمين بواجباتهم وما تمليه الأنظمة والقوانين وأعراف المجتمع وأخلاقياته والمتمتعين بحرياتهم والممارسين لحقوقهم في ظل سيادة القانون واحترامه .

الثقافة القانونية

تعرف الثقافة القانونية على أنها الخلفية الثقافية للقانون وهي التي تخلق القانون ، وأنها ضرورية لإعطاء معنى القانون ويشمل هذا دور القانون في المجتمع ودور المصادر القانونية المختلفة ، والسلطة الفعلية للجهات الفعالة والمؤسسات المختلفة.(Michaels,2011,2)

وهناك من يرى أن الثقافة القانونية مرادفة للوعي القانوني ، ويقصد بها المفاهيم والقواعد القانونية التي تنتشر في العلاقات الاجتماعية والتي تنظم وتحكم العلاقات داخل المؤسسة ، فالثقافة القانونية والوعي القانوني يستخدمان للإشارة إلى الطرق والأساليب والمؤسسات والتنظيمات القانونية المتبعة داخل المؤسسة والتي تحكم العلاقات الاجتماعية وتحك الأفراد بداخلها وتوجه سلوكياتهم

كما تشير الثقافة القانونية إلى الأفكار والقيم والتوقعات والمواقف اتجاه القانون والمؤسسات القانونية ، التي يتمسك بها جزء أو بعض العامة من الشعب

فالثقافة القانونية بمعناها الأعم هي طريقة واحدة لوصف أنماط مستقرة نسبيا من السلوك الاجتماعي والمواقف الموجهة قانونيا(Nelken,2004,1)

وللثقافة القانونية شقان متلازمان وهما :

–ثقافة العلم بالقانون : ويقصد به أن يكون لدى الفرد قدر من المعرفة والثقافة بالقانون بما يساعده على حل المشكلات التي تواجهه في حياته .

–ثقافة احترام القانون : ويقصد به أن يحترم الفرد القانون بما يدخل عليه ويلتزم به .

المفاهيم القانونية

يمكن القول إن نشأة المفاهيم الاجتماعية والتربوية وتطورها يجعل منها على ما يبدو تتبع الديالكتيك الهيجلي، ففي المرحلة الأولى يكون هناك مفهوم عام كمفهوم التنشئة

الاجتماعية يتضمن مفاهيم فرعية كثيرة، ما تلبث في المرحلة الثانية أن تستقل عن المفهوم العام، وتظهر كمفاهيم مستقلة مثل التربية السياسية والقيمية والأخلاقية والشخصية والاجتماعية وتعلم الخدمة والتعليم المرتبط بالقانون، لتأتي المرحلة الثالثة بمفهوم جديد ليضم هذه المفاهيم أو على الأقل عددا منها في وحدة جدلية جديدة (قاسم ،87,2006) وعليه انبثقت لدينا المفاهيم القانونيةً ,نتيجة التفاعل المتبادل بين التربية والقانون في ظل التنشئة الاجتماعية للفرد لتحقيق المواطنة الصالحة .

وتتوزع المفاهيم القانونية على عدد من مجالات الحياة إذ تنتشر القوانين ومصطلحاتها في كل مؤسسة بدءا من الأسرة وانتهاء بالسياسة وسيادة الدولة وأمن الوطن، ووفقاً لعدد من الدراسات كدراسة (سعد الدين،2018) تتوزع المفاهيم القانونية وما يتصل بها على عدد من المجالات الأسرية والتعليمية والاجتماعية والأخلاقية والصحية والبيئية والقضائية والسياسية ,واعتمد البحث بعضا من هذه المجالات في إعداد قائمة المفاهيم القانونية لكونها شاملة لمناحي الحياة ومناسبة لإعداد التلميذ في ضوء التربية القانونية معرفياً وقيمياً ومهارياً .

منهج البحث

اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي وهو المنهج الذي يهتم بجمع أوصاف دقيقة علمية للظاهرة المدروسة ووصف الواقع الراهن وتفسيراته وكذلك تحديد الممارسات الشائعة والتعرف على الآراء والمعتقدات والاتجاهات عند الأفراد والجماعات وطرائقها في النمو والتطور. (عبد الحفيظ ، 2000، 84) .

عينة البحث :

تم اختيار عينة البحث من معلمي الصف الرابع في مدارس مدينة حمص ، حيث تم اختيار المدارس بالطريقة العشوائية البسيطة ، ثم اختيار معلمي الصف الرابع بشكل مقصود من المدارس المختارة، حيث بلغ إجمالي معلمي عينة البحث (30) معلما ومعلمة ، والجدول التالي يوضح وصفا للعينة .

جدول (1) يوضح وصف العينة

المتغيرات	الوصف	العدد
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	10
	أكثر من 5 سنوات	20
التخصص	معلم صف	20
	تخصصات أخرى	10
المجموع		30

أدوات البحث :

– قائمة مفاهيم الثقافة القانونية الواجب تنميتها لدى تلاميذ الصف الرابع .

– استبانة موجهة للمعلمين لبيان دور المدرسة في توعية تلاميذ الصف الرابع بمفاهيم الثقافة القانونية .

قامت الباحثة بإعداد أدوات البحث وفق الآتي :

- **أولا : قائمة مفاهيم الثقافة القانونية :**

- الأدبيات التربوية والدراسات السابقة مثل دراسة (العمراني، 2012) ، (سعد الدين، 2013)، (المرعي، 2015) (حمراء، 2015)، (حبيب، 2015)، (العميري، 2018) ودراسة (سليمان ،2019).
- دستور الجمهورية العربية السورية لعام 2012 .
- توصيات مؤتمر التطوير التربوي المنعقد في دمشق 2019 ،حول تطوير المناهج التربوية ومكوناتها، ودورها في تعزيز بناء الوطن والمواطن .
- اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة عام 1989 .
- دليل اليونيسكو لواضعي السياسات نحو تعزيز سيادة القانون عن طريق التعليم، لعام 2019 .
- آراء المتخصصين في مجالات التربية والقانون

حيث اشتملت القائمة بصورتها الأولية على ستة محاور أساسية يندرج تحتها (24) مفهوما فرعياً فيما يتعلق بالثقافة القانونية

وقد تم التأكد من صدقها من خلال عرضها على (15) محكماً في تخصص تربية الطفل والمناهج وطرائق التدريس وعدد من المعلمات والموجهين التربويين ذوي الاختصاص .

وذلك لإبداء الرأي حول مدى مناسبتها لتلاميذ هذه المرحلة ، ودرجة ارتباط المفاهيم المطروحة بالثقافة القانونية .

وقد بلغت نسبة الاتفاق (85- 90%) حيث حذفت بعض المجالات ، وتم تعديل صياغة بعضها الآخر ، وبذلك اشتملت القائمة في صورتها النهائية على ستة محاور أساسية يندرج تحتها (22) مفهوما فرعيا .

والجدول التالي يبين القائمة بمجالاتها في صورتها النهائية

جدول (2) الصورة النهائية لقائمة مفاهيم الثقافة القانونية

المحور الرئيسي	مفاهيم الثقافة القانونية
الأسري	حقوق الطفل الواجبات اتجاه الوالدين الواجبات اتجاه الأسرة حق الرعاية حق الوصاية الانتماء الديني الطلاق النسب
التعليمي	حق التعلم مجانية التعليم الزامية التعليم مكانة العلماء محو الأمية
البيئي	الممتلكات العامة الممتلكات الخاصة قطع الأشجار التلوث البيئي الحرائق
الصحي	التأمين الصحي التطعيمات الصحية المخدرات التدخين التحذيرات الصحية (الكمامة..

القضائي	القانون العقوبات النزاهة في القضاء الفساد الجرائم
السياسي	الرموز الوطنية الديمقراطية المواطن والمواطنة سيادة الدولة

وبذلك تمت الإجابة عن السؤال الأول :

ما مفاهيم الثقافة القانونية الواجب تنميتها لدى تلاميذ الصف الرابع ؟

- **ثانيا : استبانة المعلمين**

تم بناء الاستبانة لتشمل على ستة محاور أساسية يندرج تحتها (22) مفهوما من مفاهيم الثقافة القانونية بهدف رصد دور المدرسة في توعية تلاميذ الصف الرابع الأساسي بمفاهيم الثقافة القانونية من وجهة نظر المعلمين وقد استخدم مقياس ليكرت الخماسي ، و تم تصحيح المقياس وفقا لنظام ليكرت الخماسي(تطبق دائماً ٥ درجات، تطبق ٤ درجات، تطبق قليلاً ٣ درجات، تطبق نادراً ٢ درجه، لا تطبق ١ درجة) .

تم التحقق من صدق الاستبانة بطريقة صدق المحتوى ، من خلال عرضها على (15) محكماً بغية تحديد مدى شمولية الاستبانة لمفاهيم الثقافة القانونية ، ودرجة ارتباط كل عبارة بالمحور الذي أدرجت تحته ، وفي ضوء ملاحظاتهم ومقترحاتهم تم تعديل ما يلزم تعديله .

– وللتحقق من ثبات الاستبانة استخدمت الباحثة معامل ألفا كرونباخ وقد بلغت قيمة معامل الثبات الكلي للاستبانة الموجهة للمعلمين (0,84%) وهو معامل ثبات مرتفع.

– ولتفسير استجابة المعلمات على الاستبانة اعتمدت الباحثة على المقياس الخماسي وفق المعيار الآتي الذي تم تحكيمه من قبل المحكمين.

– من 20% – 36% دور المدرسة يتم بدرجة منخفضة جداً .

– 36% – 52% دور المدرسة يتم بدرجة منخفضة .

– 52% –68 % دور المدرسة يتم بدرجة متوسطة .

- 68% - 84% دور المدرسة يتم بدرجة مرتفعة .
- 84% - 100% دور المدرسة يتم بدرجة مرتفعة جداً .

تحليل البيانات وتفسيرها :

ما درجة توعية تلاميذ الصف الرابع بمفاهيم الثقافة القانونية من وجهة نظر المعلمين ؟

للإجابة عن السؤال ، استخرجت النسب المئوية لإجابات المعلمين لكل بند من بنود الاستبانة ، واعتمد المعيار السابق لتفسير النتائج والجدول التالي يوضح النتائج :

جدول (3) النسب المئوية والتقييم لدرجة توعية تلاميذ الصف الرابع بمفاهيم الثقافة القانونية من وجهة نظر المعلمين

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط النسبي	التقييم
1	توعية التلميذ بحقوقه	4,07	%81,4	مرتفعة
2	تعريف التلميذ مفهوم النسب	3,28	%65,6	متوسطة
3	تمييز حق الرعاية	1,93	%38,6	منخفضة
4	تمييز حق الوصاية	2,36	%47,2	منخفضة
5	حث الطفل على واجباته اتجاه الأسرة	4,15	%83	مرتفعة
6	حث الطفل على واجباته اتجاه الوالدين	4,08	%81,6	مرتفعة
7	تعرف مفهوم الانتماء الديني	2,42	%48,4	منخفضة
8	التوعية بالآثار السلبية للطلاق	2,51	%50,2	منخفضة
	متوسط الدرجات الكلية للمجال الأسري	2,94	%58,8	متوسطة
1	التوعية بحق التلميذ في التعلم	4,28	%85,6	مرتفعة
2	تعرف مفهوم مجانية التعليم	3,91	%78,2	مرتفعة
3	تعرف مفهوم الزامية التعليم	3,77	%75,4	مرتفعة
4	ادراك وتقدير مكانة العلماء	2,69	%53,8	متوسطة
5	التوعية بأهمية محو الأمية	3,14	%62,8	متوسطة
	متوسط الدرجات الكلية للمجال التعليمي	3,56	%71,2	مرتفعة
1	التوعية بأهمية التطعيمات الصحية	4,28	%85,6	مرتفعة جدا
2	تعرف قانون منع التدخين في الأماكن العامة.	2,82	%57,4	متوسطة
3	تعريف التلميذ حق التأمين الصحي	1,86	%37,2	منخفضة
4	معرفة عقوبات مخالفة التحذيرات الصحية (الكمامة...	4,09	%81,8	مرتفعة
5	تعرف عقوبة ومخاطر المخدرات	2,28	%45,6	منخفضة
	متوسط الدرجات الكلية للمجال الصحي	3,49	%69,8	مرتفعة
1	التوعية بالحفاظ على الممتلكات العامة	3,91	%78,2	مرتفعة
2	التوعية بالحفاظ على الممتلكات الخاصة	4,02	%80.4	مرتفعة
3	توجيه التلميذ بمنع قطع الأشجار	3,83	%76,6	مرتفعة

4	منع التلوث البيئي	3,89	%77,8	مرتفعة
5	التوعية بمخاطر الحرائق	3,71	%74,2	مرتفعة
	متوسط الدرجات الكلية للمجال البيئي	3,88	%77,52	مرتفعة
1	تقدير الرموز الوطنية	4,16	%83,2	مرتفعة
2	تنمية مفهوم الديمقراطية	2,91	%58,2	متوسطة
3	ادراك معنى المواطن والمواطنة	2,51	%50,2	منخفضة
4	تعرف مفهوم سيادة الدولة	2,27	%45,4	منخفضة
	متوسط الدرجات الكلية للمجال السياسي	1,93	%38,6	منخفضة
1	التعريف بالقانون	2.43	%48,6	منخفضة
2	معرفة مفهوم العقوبات	3,12	%62,4	متوسطة
3	تعرف معنى النزاهة في القضاء	2,18	%43,6	منخفضة
4	توضيح معنى الفساد	2,72	%54,4	متوسطة
5	التوعية بمعنى الجريمة	2,48	%49,6	منخفضة
	متوسط الدرجات الكلية للمجال القضائي	2,26	%45,2	منخفضة

يتضح من الجدول :

*من الملاحظ ارتفاع الاهتمام بمفهوم حقوق الطفل من خلال استعراض الأنشطة والأفكار التي تعرف الطفل بحقوقه وذلك انطلاقا من القيمة الجوهرية لحقوق الطفل في المؤتمرات والمواثيق المحلية والدولية " اذ تكمن أهمية اتفاقية حقوق الطفل في أنها وثيقة حقوق الإنسان الأوسع انتشارا من حيث المصادقة عليها "(براندر وآخرون ، 433,2014)

أما مفهوم النسب فقد جاءت نسبة توعية التلاميذ به بدرجة متوسطة فهي لاتتعدى تعريفه بالأسرة وأفرادها في مختلف الأنشطة المدرسية

بينما كانت الواجبات اتجاه الأسرة والوالدين تحظى بدرجة مرتفعة من الاهتمام بتوعية التلاميذ بها مع إغفال شبه كامل لمفهوم الطلاق والوصاية والرعاية ، بالرغم من الحاجة للتمهيد لها لدى الطفل كونها واقع معاش في مجتمعه ومحيطه على الصعيدين الاجتماعي والقانوني .

**تظهر النسب مرتفعة في مجال توعية تلاميذ الصف الرابع بمفاهيم (حق التعلم، مجانية التعليم ، الزامية التعليم)، وهذا يأتي من خلال الحرص على التأكيد على حق التعليم كحق أساسي لأي طفل وأي انسان ، بالإضافة إلى تأكيد قانون التعليم الأساسي رقم 32 لعام 2002 في الجمهورية العربية السورية على الزامية ومجانية التعليم .

أما مفاهيم (تقدير العلماء ومحو الأمية) جاءت نسبة توعية التلاميذ بها متوسطة ، حيث يوجد تقصير في مجال التركيز على قيمة العلم والعلماء ، بالإضافة إلى إغفال لمفهوم محو الأمية على الرغم من أهميته في ظل التطورات المتسارعة للمجتمع الحالي .

***تظهر المفاهيم المتعلقة بالتطعيمات الصحية والتحذيرات الصحية اللازمة للحفاظ على صحة التلاميذ بنسب مرتفعة ، وهذا ينسجم مع اهتمام الدولة بهذا الجانب من منشورات صحية في المدارس للتوعية والوقاية وحملات اللقاح ، ولاسيما اليوم مع اهتمام الاعلام ووزارتي التربية والصحة بالإجراءات الوقائية في المدارس والأماكن العامة لمكافحة جائحة كورونا

بينما لايتم الاهتمام بتوعية التلاميذ بمفهوم التأمين الصحي ،حيث جاءت نسبة التقييم منخفضة إضافة إلى موضوع المخدرات رغم الحاجة الملحة لتوعية التلاميذ بمخاطر المخدرات بالشكل الكافي لتجنب آثارها .

ومن جهة أخرى نجد أن تعرف قانون منع التدخين من قبل التلاميذ تم تقييم دور المدرسة بالتوعية به بدرجة متوسطة ، علما أن ارساء السلوكات الصحية في وقت مبكر يمكن أن يدوم طول العمر .

****عند تقييم دور المدرسة في توعية التلاميذ بمفاهيم الثقافة القانونية في المجال البيئي نجد أن التوعية بالحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة جاء بدرجة مرتفعة ، ليعي التلميذ فكرة التملك الجماعي في ظل سيادة الدولة وبالتالي مسؤوليته اتجاه هذه الممتلكات وحقه في الاستفادة منها، بالاضافة إلى أن توعية التلميذ بواجباته اتجاه الممتلكات الخاصة يتم من خلال تعاملاته اليومية .

وقد جاء الاهتمام بالواجبات اتجاه الطبيعة فيما يتعلق بقضايا التلوث وعدم قطع الأشجار وتجنب الحرائق بدرجة مرتفعة ، وقد يرجع ذلك إلى زيادة تنامي الوعي البيئي لدى التلميذ مع تنامي قدراته على التفكير والتحليل ولاسيما التفكير التأملي ، كما في دراسات (Hsu,2008)و (القاتلي ،2011) و(حمراء ،2015) .مما يسمح له بالتفكير بحلول لمشاكل التلوث والحفاظ على البيئة .

*****تهتم المدرسة منذ دخول التلميذ إليها بتوعيته بأهمية الرموز الوطنية بهدف غرس وعي سياسي وطني يساعد الطفل أن يحيا مواطنا مخلصا لوطنه ، ولهذا نجد أن تقدير الرموز الوطنية يلقى اهتمام المدرسة بتوعية التلاميذ به فجاءت نسبة تقييمه مرتفعة .

في حين وردت توعية التلاميذ بمفهوم الديمقراطية بنسبة متوسطة ، حيث تقتصر على ممارسات التلاميذ ضمن الصف كالتصويت والأخذ بالآراء ومناقشتها وترشيح ممثلين .

أما التوعية بمفاهيم المواطن والمواطنة ومفهوم سيادة الدولة جاء تقييمها بدرجة منخفضة علما أنها مفاهيم تمثل ثقافة سياسية وقانونية لابد أن يتمتع بها جميع المواطنين حتى الأطفال .

******جاء دور المدرسة بتوعية التلاميذ بمفهوم القانون من وجهة نظر المعلمين بدرجة منخفضة على الرغم من الحاجة إلى تعريف التلاميذ بالكثير من القوانين التي تحكم حياتهم المدرسية والاجتماعية .

أما العقوبات فجاءت تنميتها بدرجة متوسطة ولعل هذا ينسجم مع طبيعة الحديث عن مخالفات المدرسة كالتأخر والإساءة إلى الأقران .

أما الحديث عن الفساد فلاقى تقييما متوسطا حيث يعتمد على أنشطة تخص حياة التلاميذ اليومية كالحديث عن تاريخ انتهاء صلاحية منتج .

وفي مجال مفهوم الجريمة فقد جاء التقييم منخفضا ، فهو لايتعدى أمثلة بسيطة لاتحمل معنى الجريمة في الحياة المدرسية .

وبالنسبة لمفهوم النزاهة في القضاء فقد جاءت نسبة تقييمه منخفضة لاعتقاد المعلمين ببعد هذا المفهوم عن المرحلة العمرية للتلاميذ .

فرضيات البحث :

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين متوسط درجات المعلمين نحو دور المدرسة بتنمية الثقافة القانونية لدى تلاميذ الصف الرابع وفقا لمتغير التخصص

يتضح من نتائج الجدول السابق أن الاحتمال <0.05 وبالتالي نرفض الفرضية السابقة وبالتالي توجد فروق وهي لصالح معلم الصف

تفسير النتائج :

أن معلم الصف المتخصص يقوم بتوعية التلاميذ بمفاهيم الثقافة القانونية ، ويدرك دور المدرسة بمختلف برامجها في توعية تلاميذ الصف الرابع بمفاهيم الثقافة القانونية ، و يرجع ذلك لما درسه من مقررات تتعلق بالتربية المدنية والثقافة القانونية إضافة للإعداد الأكاديمي وفهمه لتخصصه وما يحتاجه التلميذ من الأنشطة المتنوعة التي تكسبه التثقيف القانوني المناسب ، فالمعلم المتخصص يتيح فرص التعلم الذاتي للتلاميذ ويستفيد من ربط التعلم بالمجتمع وحاجاته ، حيث أن كل تخصص يعمل في مجاله، ويتم تدريبه ودعمه في المجال بما يسمى دورات التنمية المهنية المستمرة .وعلى العكس من ذلك يهتم المعلم في الاختصاصات الأخرى بمجال مادته فقط دون اهتمام كاف بالحاجات المجتمعية وتنميتها لدى التلاميذ.

الفرضية الثانية : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين متوسط درجات المعلمين نحو دور المدرسة بتنمية الثقافة القانونية لدى تلاميذ الصف الرابع وفقا لمتغير الخبرة.

يتضح من نتائج الجدول السابق أن الاحتمال <0,05 وبالتالي نرفض الفرضية السابقة وبالتالي توجد فروق يتضح أنها لصالح أكثر من 5 سنوات

تفسير النتائج

تفسر النتائج بأن شخصية وثقافة المعلم تتغير بزيادة عدد سنوات الخبرة، فالمعلمون ذوي الخبرة يستطيعون القيام بالتوعية القانونية بشكل مناسب مع التلميذ ويستفيدون من الأعمال اليومية لتنميتها ، فمن المعلوم أنه كلما كبر الفرد زادت خبرته في المجالات المتعددة، فمعروف أن المعلم الذي يتوفر لديه الخبرة تتوفر لديه القدرة على إثارة دافعية التلاميذ وجذب انتباههم وذلك بربط الموضوعات بحاجاتهم ورغباتهم ، فالخبرة بالعمل تعتبر من المراحل الأولية لتشكيل مختلف الأبعاد الفكرية والمعرفية لأي مهنة، وعندما يقترن التخصص بالخبرة العملية تصبح قمة العطاء للكادر المؤهل بهذا الشكل، فنجد المعلم المتخصص ذو الخبرة والتأهيل المناسب يراعي متطلبات النمو في هذه المرحلة ويلبي حاجات المجتمع من خلال ربط التعليم بالحياة .

ثالثاً: بالنسبة للنتائج المتعلقة بالإجابة على السؤال الثالث

ما المقترحات لتفعيل دور المدرسة في توعية تلاميذ الصف الرابع بمفاهيم الثقافة القانونية من وجهة نظر المعلمين ؟

للإجابة على هذا السؤال تم توجيه سؤال مفتوح للمعلمين عن كيفية تفعيل دور المدرسة لتحسين جودة تعلم وتعليم مفاهيم الثقافة القانونية لتلاميذ الصف الرابع ، وأظهرت النتائج تنوع الاستجابات لعينة البحث بما يسهم في تفعيل هذا الدور للمدرسة ، وقد جاءت استجابات تفعيل مفاهيم الثقافة القانونية في المدرسة في ضوء استجابات عينة الدراسة على النحو التالي:

* تفعيل الدورات التدريبية للمعلمين عملياً عن كيفية توعية التلاميذ بالثقافة القانونية .

*الاستعانة بمتخصصين في بيئة المدرسة التربوية ممن لهم علاقة بذلك للتوعية بمفاهيم الثقافة القانونية على أرض الواقع.

*عقد ندوات ولقاءات ثقافية حول أهمية الثقافة القانونية للتلميذ

* الاهتمام بالعمل التعاوني والجماعي بين المدرسة والأسرة المؤثر إيجاباً في رعاية وتربية التلميذ، فالأطفال يحتاجون إلى الترابط والشعور بالأمان والانتماء واحترام الذات والثقة في قدراتهم

*أن تكون الثقافة القانونية مطلبا أساسيا في الأنشطة التعليمية والترفيهية المقدمة للتلاميذ.

المراجع العربية

– أبو شقير، محمد سليمان ،(٢٠٠٦) . فعالية برنامج بالوسائط المتعددة لتنمية المفاهيم والوعي الصحي، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية، قسم المناهج وتكنولوجيا التعليم، الجامعة الإسلامية، غزة

–امام، ايمان ، (2018) . مقرر مقترح في الثقافة القانونية قائم على المدونات الالكترونية لتنمية الوعي بالمسؤولية المدنية المهنية لدى الطالبة المعلمة – شعبة الجغرافيا. المجلة التربوية لكلية التربية بسوهاج.

– براندر و دي ويته وغانيا وغوس، باتريسا ولور ونازيلا وروي،(2014) . اتجاهات – دليل التربية على حقوق الإنسان مع الشباب، ط1 ،جمعية تنوير للتطوير المؤسسي والادارة المعرفية، الأردن.

– حمراء، روز ، (2015) . دراسة تحليلية تقويمية لكتاب الدراسات الاجتماعية للصف الرابع الأساسي في الجمهورية العربية السورية في ضوء المعايير المعاصرة. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية. مج 26،ع1.

– حبيب، علا ، (2015) . تقويم تجربة تطوير منهاج الدراسات الاجتماعية للصف الرابع من الحلقة الأولى من التعليم الأساسي من وجهة نظر المعلمين في الجمهورية العربية السورية ،رسالة ماجستير، منشورة، جامعة دمشق.

– سعد الدين، هبة (2013). القيم الوطنية في محتوى مناهج الدراسات الاجتماعية لمرحلة التعليم الاساسي في سورية. مجلة الآداب، ع106.

– سليمان، نغم ، (2019) . درجة تضمين مفاهيم المواطنة في كتاب الدراسات الاجتماعية المطور للصف السادس الأساسي. مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية. مج3 ،ع 3.

–سعد الدين ،هبة. (2011) .قيم المواطنة في محتوى مناهج الحلقة الأولى من التعليم الأساسي .رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التربية، جامعة البعث .

–عبد الحفيظ، إخلاص ،(٢٠٠٠). طرق البحث العلمي والتحليل الإحصائي في المجالات التربوية والنفسية، القاهرة، مركز الكتاب للنشر.

– عثمان، أحمد، (2008) .الخجل وعلاقته بتقدير الذات والتحصيل الدراسي للأطفال ، مجلة كلية التربية بالزقازيق، مج14 ،ع1 .

–العميري، فهد ،ومحمد، فهد ،(2018) .المفاهيم القانونية في كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية بالتعليم العام في ضوء متطلبات التربية القانونية وطبيعة المجتمع السعودي. مجلة سلوك، مج2 ،ع2.

– قاسم، مصطفى، (2006) . التعليم والمواطنة – واقع التربية المدنية في المدرسة المصرية، ط1 ،

مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، مصر.

– مرعي، سمر، (2015) . برنامج مقترح لتنمية مهارات إدارة الوقت وأثره على تحصيل تلاميذ الصف السابع الأساسي في منهج العلوم ،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ,جامعة البعث.

المراجع الأجنبية :

*David ,N,(2004)."using the concept of legal culture" Australian journal of legal philosophy ,vol 29,p.1.

*Ralf ,M, (2011).Legal culure,oxford Hand book of European private law, oxford aniversity press ,p2.

*Hsu, S. J(2004). The Effects Of An Environmental Education Program On Responsible Environmental Behavior And Associated Environmental Literacy Variables In Taiwanese College Students. The Journal Of Environmenta

* Jacobson, M., And S. Palonsky(1981). "Effects Of A LawRelated Education Program." Elementary School Journal.N 82.P 49- 57.

*Joseph, H (1980). The Development Of A Curriculum Model For The Teaching Of Law-Related Education For The Sixth Grade. Doctoral Dissertation. Temple Universityl Education, 35(2),P 37-4

*Harris, A. P., & Shultz, M. M(1993). " A (Nother) Critique Of Pure Reason": Toward Civic Virtue In Legal Education. Stanford Law Review, P 1773-1805

*Sax, J. L (1971). Defending The Environment. A Strategy For Citizen Action.